مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٦

● رأس المال « الخائف » يتخـــلص من خـــوفه

قبل ١٥ مايو ، وما أعلنه الرئيس السادات من سيادة القانون ومن ضمان الحريات ، ومن بينها حرية رأس المال الخاص فى الاستثمار ، كان اكبر مشروع لراس المال الخاص — المتخوف بطبعه — لايزيد عن ٤٠ الف جنيه . خوفا من المصادرة والتاميم . ولكن الصورة اختفت الان . ماهى الصورة الجديدة لحركة واستثمارات القطاع الخاص الصناعى بعد ثورة التصحيح ؟ وماهى آمال المستقبل من واقع بيانات اليوم ؟.

يقول المهندس حسن عبد الفتاح نائب رئيس هيئة التصنيع ان ثورة التصحيح والغاء الاجراءات الاستثنائية والحراسات شجعت رأس المال لكى يقيم مشروعاته الخاصة وتبلورت سياسة الحكومة فى تشجيع القطاع الخاص فى صدور بعض القوانين التى اباحت له حرية العمل بدون خوف اذ اباحت هذه القوانين للمصانع استيراد الخامات غير المتوفرة للمصانع فى حدود ٥٠٠٠ جنيه ، بالاضافة لاباحة الاستيراد للقطاع الخاص دون تعقيدات أو تراخيص استيراد ،

وسهلت هذه القوانين الى حد كبير للقطاع الخاص شراء الخامات التى يحتاج اليها بالكميات اللازمة للتشغيل المستمر بكامل الطاقة الانتاجية مما عوض ارتفاع تكلفة الخامات المشتراة وشجع القطاع الخاص على تخفيض نسبة ارباحه .

وصدر قانون هام ٧٤ يجيز تقرير بعض الاعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة فى اطار خطة التنمية اذ نص القانون على أن تعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررتين بالقانون السابق الذى يفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعيه وكسب العمل .

كما يعفى من الضريبة العامة على الايراد والارباح التى يوزعها كل مشروع بحد أقصى ٥٪ من قيمة حصة المول فى المال المستثمر . واجاز القانون اعفاء الالات والمعدات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات المقامة وفقا للخطة والتى يوافق عليها رئيس الوزراء . ويسرى الاعفاء من الرسوم والضرائب على مدى خمس سنوات تبدأ من أول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط ، كما اجاز القانون لوزير المالية الاعفاء ٨ سنوات اذا كانت هناك اسباب تبرر ذلك .

ومن واقع البيانات التى اعدتها هيئة التصنيع فقد تضاعفت قيمة صادرات القطاع الخاص من ١٦ مليون جنيه عام ٧١ الى ٥٩ مليونا عام ١٩٧٥ ، فى الوقت الذى لم تزد صادرات القطاع العام فى هذه الفترة الا من ١٠١ مليون الى ١٧٢ مليون جنيه ، أى كانت زيادة صادرات القطاع الخاص تضاعفت ٣½ مرة فى حين لم تتضاعف صادرات القطاع العام الا ١٧ مرة فقط .

وبلغت قيمة الانتاج الصناعى للقطاع الخاص ٣٥٩ مليون جنيه عام ٧١ ارتفعت الى ٥٩٩ مليون جنيه فى العام الماضى .

كما استوعب القطاع الخاص حوالى ٣٢ الف عامل جديد بلغت اجورهم حوالى ٦ ملايين جنيه فى الفترة من ٧٠ — ١٩٧٤ .

ومن الملاحظ على حد قول المهندس حسن عبد الفتاح فقد ارتفع متوسط الاجر للعامل من ١٣٧ جنيها الى ٣٤٠ جنيها سنويا ، وارتفعت انتاجيته من ١٩٠٠ — ٧٧٠٠ جنيه سنويا ، وهذه هى بعض الارقام التى توضح مدى التطور الذى حدث فى القطاع الخاص بعد ثورة التصحيح .

ومن واقع سجلات هيئة التصنيع فقد كان متوسط قيمة راس المال المستثمر للمشروع الواحد عام ٧٠ حوالى ١٦ الف جنيه ولاتتجاوز ٥٠ الفا لاكبر مشروع خوفا من المصادرة كما ذكرنا ، فقد ارتفع المتوسط ليصل الى ١٠٠ الف عام ٧٤ بعد أن اطمأن اصحاب رؤوس الاموال الوطنية الى سياسة الحكومة التى اشار بها الرئيس السادات ، وهناك بعض مشروعات قد بلغ رأسمالها أكثر من مليون جنيه منها مثلا :

- ☐ شركة منتجات بلاستيك بالاسكندرية تكاليفها ٢٦٢٥ر٠٠٠ جنيه
- ☐ مصنع بطاريات جافة بالقليوبية تكاليفه ١٠٨٦ر٠٠٠ جنيه
- ☐ مصنع منتجات بلاستيك بالاسكندرية تكاليفه ١١١٧ر٠٠٠ جنيه .
- ☐ مصنع ملابس جاهزة بالقاهرة تكاليفه ١٠٨٦ر٠٠٠ جنيه .
- ☐ مصنع ادوات كهربائية بالقليوبية تكاليفه ١٠٨٤ر٠٠٠ جنيه .

فضلا عن أكثر من عشرين مشروعا يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيه كل هذا لم يكن ليحدث لولا الاستقرار السياسى الذى أشاعته ثورة التصحيح، والتى تنعكس صورتها على راس المال المحلى والاجنبى وحركته فى السوق الوطنية . ■

عبد المنعم عثمان